

وقالت ان كان محدداً في المادة 30 من القانون بثلاث مراتب هي (جيد ومتوسط و ضعيف)، إلا أن الوزارة وضعته على أساس القانون رقم 210 لسنة 1951 قبل تعديله، و منحت المدعي مرتبة جيد، وهي أعلى المراتب و قتهاك. وقدرت مرتبة جيد بدرجات أقصاها 90 درجة على أساس أن هناك مرتبة أخرى تعلوها هي مرتبة ممتاز، واستطردت المحكمة قائلة ان تقدير الحكم المطعون فيه لمرتبة جيد التي حصل عليها المدعي بـ 90 درجة إستناداً إلى التقدير الذي أورده القانون رقم 73 لسنة 1957 هو تقدير يخالف القانون إذ أن درجة جيد طبقاً لأحكام المادة 30 قبل التعديلات التي أدخلت عليها كانت أعلى درجات التقدير. فالمحكمة رأت أن المدعي كان يجب ان تقدر كفایته بالدرجات، لكنها قيمت بمرتبة جيد أعلى المراتب و قتهاك، فإذا قدرت مرتبة جيد بعد ذلك بـ 90 درجة على أساس أنه قد أنشئت مرتبة أعلى هي مرتبة ممتاز، فان تقدير مرتبة جيد الحاصل عليها المدعي بـ 90 درجة أمر يخالف القانون،